مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

صعود تركيا لتصبح لاعباً نشطاً في المنطقة الخليجية

المصدر: المركز الدولي لدراسات السلام والكاتب: د. محمد مهدي مظاهري

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

صعود تركيا لتصبح لاعباً نشطاً في المنطقة الخليجية

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: المركز الدولي لدراسات السلام IPSC[1]

الكاتب: د. محمد مهدي مظاهري – استاذ جامعي

في السنوات التي تلت عام 2000 ميلادي، ومع حدوث تحوّل في سياستها الخارجية، اتجهت تركيا تدريجياً نحو الشرق بدلاً عن التوجة نحو الغرب الذي كان سائداً في سياستها الخارجية التقليدية.

ومن أهم أسباب التغيير في هيكلية السياسة الخارجية التركية: التطورات في العراق، والأزمة السورية، ورفض طلب أنقرة الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تأثير أشخاص مثل "أردوغان" و "داود أوغلو" على تغيير إتجاهات السياسة الخارجية التركية هو أمر لا يمكن إنكاره.

في هذا السياق، سعت تركيا خلال العقديّن الماضيين إلى زيادة نفوذها في منطقة غرب آسيا، وهي سياسة يمكن أن نطلق على أهم أهدافها وأسبابها "عامل الطاقة"، و"الحاجة إلى خلق حراك اقتصادي في تركيا"، و"التحول إلى لاعب فاعل في غرب آسيا". وفي هذا الصدد، من وجهة نظر معينة، كان توفير الطلب المحلي على الطاقة ونقل الطاقة إلى أوروبا سبباً في دفع تركيا إلى مواصلة الإعتماد المتبادل والمتزايد مع الدول الغنية بالنفط في منطقة الخليج.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف المهم، فضلاً عن تأمين الأهداف والمصالح الأخرى، دخلت تركيا هذا المجال رسميًا في عام 2008 من خلال توقيع اتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية ذات طابع استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

في عام 2014، وقعت تركيا مع دولة قطر اتفاقية أمنية استراتيجية، تقيم بموجبها تركيا قاعدة عسكرية في قطر، حيث يتمركز في هذه القاعدة حوالي 3000 من القوات البرية والجوية والبحرية التركية. وفي عام 2017، بعد الحصار الذي فرضته السعودية وحلفاؤها على قطر، بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها تركيا، نشرت هذه الدولة قوة عسكرية جديدة في قاعدتها في قطر لإظهار دعم أنقرة العسكري للدوحة.

وفي عام 2018، منحت قطر تركيا حوالي 15 مليار دولار من المساعدات المالية.

وفي عام 2020، سعت تركيا لزيادة نفوذها في الخليج وبحر عُمان وحتى اليمن حيث بدأت المفاوضات مع سلطنة عمان حول قضايا مختلفة، من بينها التعاون العسكري وإمكانية إنشاء تركيا قاعدة بحرية في سلطنة عُمان. وقد تزايد التواجد التركي في هذه المنطقة في السنوات الأخيرة بسبب العلاقات الثنائية التاريخية بين عُمان وتركيا، ويمكن سرد أسباب مختلفة لذلك. يُعد موقع عُمان الإستراتيجي ومواردها الطبيعية عامل الجذب الرئيس لعُمان بالنسبة لتركيا. ومن ناحية أخرى، فإن المنشآت العسكرية والصناعية التركية، والموقع المناسب لنقل الطاقة إلى أوروبا والاقتصاد المتنامي، جعلت دول الخليج، بما في ذلك عُمان، مستعدة لتطوير التعاون بين الجانبيّن.

[1] خيز تركيه براى بازيگرى كنشمند در خليج فارس
https://peace-ipsc.org/fa/%d8%ae%db%8c%d8%b2-%d8%aa%d8%b1%da%a9%db%8c%d9%87-%d8%a8%d8%b1%d8%a7%db%8c-%d8%a8%d8%a7%d8%b2%db%8c%da%af%d8%b1%db%8c-%da%a9%d9%86%d8%b4%d9%85%d9%86%d8%af-%d8%af%d8%b1-%d8%ae%d9%84%db%8c%d8%ac-%d9%81/

وبناءاً على ذلك، فإن النقطة الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية في الخليج، والتي ينبغي الإشارة إليها، هي أن النهج العسكري الأمني لهذا البلد لا يتعارض مع النهج الاقتصادي والتنموي لها، والسبب في ذلك هو اهتمام السلطات التركية بشكل خاص بخفض التوتر خلال تصاعده الحاد، فقد أعطت تركيا دائماً الأولوية للنهج المُوجه نحو الاقتصاد في علاقاتها ولم تفرّط أبداً بإقتصادها من أجل القضايا الأمنية والسياسية.

والدليل على هذا الإدّعاء هو سياسة تركيا تجاه الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، اللتيّن بينهما خلافات سياسية وأيديولوجية مهمة، خاصة في مناطق مثل مصر وليبيا وسوريا. وفي هذا الصدد، وبعد فترة من التوتر والخلافات الكلامية، منذ عام 2020، ومن خلال التحوّل في سياستها الخارجية، بدأت تركيا سلسلة من الإجراءات الدبلوماسية لإصلاح علاقاتها مع دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومنذ ذلك الحين، وقعت تركيا عقوداً بمليارات الدولارات مع دول في المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

بعد تقليص الوجود العسكري للولايات المتحدة في منطقة الخليج (اعتبارا من عام 2021)، حدّدت هذه الدولة دوراً أوسع لنفسها في المعادلات الإقليمية وأقامت تعاوناً واسع النطاق مع الجهات الفاعلة المؤثرة في منطقة الخليج بأهداف طويلة المدى.

وفي الخطوة الأخيرة، وقعت تركيا اتفاقية في مارس 2024 لبدء المفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ستعمل الاتفاقية على تحرير تجارة السلع والخدمات بين هذه الدول، وتسهيل الإستثمار والتجارة ورفع مستوى العلاقات التجارية البينية.

وفي الواقع، فإن اتفاقية التجارة الحرة الأخيرة بين هذه الدول السبع (تركيا وأعضاء مجلس التعاون) ستؤدي إلى إنشاء واحدة من أهم مناطق التجارة الحرة في العالم، وستبلغ قيمتها الاقتصادية 2.4 تريليون دولار بحسب السلطات التركية.

في هذا الإطار، لا تسعى تركيا فقط إلى حل مشاكلها الاقتصادية من خلال هذه الاتفاقيات وتطوير العلاقات، بل تسعى الدول العربية في الخليج إلى جذب المساعدة التركية لتطوير الصناعات المحلية ونقل التكنولوجيا في جهدها الكبير من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وهذا الموضوع من شأنه أن يؤثر على الأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

باديء ذي بدء، وبالنظر إلى النهج التاريخي لتركيا والدول العربية في منطقة الخليج، يبدو أن هذه الدول مستعدة لخلق توازن استراتيجي ضد جمهورية إيران الإسلامية من خلال تطوير العلاقات فيما بينها. ورغم أن هذه الدول أعطت في السنوات الأخيرة الضوء الأخضر لتطوير العلاقات وتهدئة التوترات مع إيران، إلاّ أنها في الوقت نفسه مهتمة بخلق العديد من الفرص والخيارات لعلاقاتها الخارجية في المنطقة.

والنقطة الأهم هي أنه في السنوات الأخيرة حاول منافسو إيران الإقليميون، وخاصة تركيا ودول الخليج، أكثر من أي وقت مضى خلق توازن دقيق وفعال بين سياساتهم الأمنية والإقتصادية وأهدافهم السياسية بحيث لا يكون هناك أي ضرر أو تهديد لإقتصادهم ونموّهم التكنولوجي وصناعة السياحة. ويبدو أن هذا هو الإجراء الذي أصبحت تتجه نحوه جميع الدول النامية والتواقة للتقدم في العالم.

الصورة:

How Turkey has become a major player in Gulf regional security | Middle East Eye